الي حضور الغايب وكما في غيره كما في برهان وي وانظر حكم المال هل يبقى
عنده او ياخذه ولي الصبي والمجنون والسفيه وكيل الغايب انظاهر
الاول كما يوخذ من تعليلهم قوله اي الغايب ومثله الصبي والسفيه
والمجنون كما في الذي قبله قوله سواء قال اي المقر قوله وثبت برجل
وامراتين محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوي المالك او وكيله فلو
شهد واحد لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة
الي المال وشهادة الحسبة بالنسبة الي المال غير مقبولة من ك قوله
المعلق عليه الخ كان قال ان غصبت زيدا ابني فزوجتي طالق او نحو ذلك
فرضم ثبت الغصب برجل وامراتين او برجل ويمين قوله ردتهما اي الطلاق
والعتق قوله رد ما سرق اي واجرة مدة وضع يده در قوله او بدله
ان لم يبق وقال ابو حنيفة ان قطع لم يغرم فان غرم لم يقطع وقال
مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا اي والقطع ثابت علي كل حال الله ولو
اعاد المال المسروق الي الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال ابو
حنيفة يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض اصحابنا
ولو قيل بالعكس لكان مذهبا لدرء الحدود بالشبهات ش ل قوله بعد
الطلب فلو قطعها الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الي
النفس علي الاصح م ر شوبري قوله يده اليمني محل قطعها ان لم تكن
شلاء والا رجع اهل الخبرة فان قالوا ينقطع الدم وتنسد افواه
العروق قطعت واكتفي بها والا لم تقطع لانه يودي الي فوات الروح
ويكون السارق كقاتل نفسه فيعدل الي ما بعدها وهذا بخلاف
ما سياتي اخر الباب انها لو شلت بعد السرقة ودم من نزف
الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر
قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها
لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها سم علي حج ش علي م ر ولو كان له
علي يمنع كفان ولم تتميز الاصلية من الزائدة قطعتا كما حكاه الامام

عن الاصحاب

عن الاصحاب وعن المتولي تقطع احداهما واستحسنه الرافعي وقال السبكي
انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وصوبه في المجموع وعلي هذا
لو سرق ثانيا قطعت الثانية وهو ترد هذه الصورة علي قوله فان عاد
فرجله اليسري وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني علي الجملة المعتادة
سم ني فلو لم يكن خلع احداهما دون الاخري لم يقطعا ويحتمل ما بعد ذلك
وكانه قائل لها علي وعبارة سلطان قوله يده اليمني اي ان وجدت
والا انتقل لما بعدها وهكذا قوله كما مر اي في الفرائض قوله كفاقدة
الاصابع او زيدتا اي علي المعتاد فيهما وقيل يعدل الي الرجل فيهما ع م ر
قوله لاعتماد السبب بخلاف كفارة الاحرام فيما لو لبس مرارا او تطيب في
مجالس فيما اعتماد السبب لان فيه حقا لادمي لا ينافيه تصرف اليه فلم تتداخل
بخلاف الكفارة بل وهو في الردة ايضا قوله بعد واحدا بي حنيفة تاخر
غن الجميع ع ش قوله فان عاد ولو لما سرق اولا ذي قوله فرجله اليسري
اي ان بريئة يده اليمني والا اخرت للرابعة فلو والي بينها فاتت
المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش علي م ر قوله جنس المنفعة اي
من جهة واحدة شيخنا قوله من كوع والمعني فيه انه البطش في الكف وما
زاد من الذراع تابع له ولهذا يجب في قطع الكف دية وفيما زاد حكومة
قوله او نحوه كزنا وهو محصن ه ريلي قوله وذكر السن من زيادتي فيه
نظر لان قول الاصل ويقطع قطع بزيادة محتمل للوجوب وللندب فكان
انما سبب الا يقول والتصريح بالسن من زيادتي كما هو عادته في هذا
الشرح من انه ان كان يعلم من كلام الاصل يقول والتصريح وما لم يكن
معلوما يقول فيه وذكره من زيادتي ز قوله وخصه الخ ورد بان صفته
ع ش علي م ر قوله وبالنار الواو بمعني او التي للتنويع علي كلام الخ ورد بان
قوله لا تتمة للحد اي كما قيل به فيلزم الامام فعله علي هذا وان كانت
اعونة علي المقطوع علي كل حال كما في ش م ر قوله اهانه اي عالم يودي الي
اهلاكه فلو اهمله لم يضمن وعبارة زي نعم ان اداه تركه للهلاك كان اغمي عليه

Copyright Bodleian University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)